

ظلال «دولة الخلافة» تضاعف مخاوف أكراد سوريا من عودة داعش

من السابق لأوانه بعد عامين من إسقاط أكراد سوريا المدعومين أميركيا لآخر معاقلة تنظيم داعش في شرق سوريا معرفة ما إذا كان الجهاديون قد صرفوا النظر عن إقامة «دولة الخلافة» في الشرق الأوسط، لكن الباحثين والمحللين لديهم عدة دلائل تشي بأن الأخطار لا تزال قائمة وهو ما يتناغم تماما مع قلق قوات سوريا الديمقراطية رغم المكاسب التي حققوها.

أخرى الشهر الماضي وجود عشرة آلاف مقاتل من التنظيم «ناشطين» في سوريا والعراق. وقالت إنه على الرغم من أنّ غالبيةهم في العراق، لكنّ «الضغط الذي تمارسه قوات الأمن العراقية يجعل تنفيذ عمليات تنظيم الدولة الإسلامية (على أراضيها) أكثر صعوبة» مقارنة مع سوريا.

وبحسب التقرير توّفر البادية السورية في دير الزور «ملاذئاً آمناً لمقاتلي» التنظيم الذين انشأوا «علاقات مع شبكات تهريب تنشط عبر الحدود العراقية».

ويقول مدير برنامج مكافحة الإرهاب في معهد الشرق الأوسط تشارلز ليستر إن «تنظيم داعش المتطرف يحافظ على نسق ثابت والقرار المتخذ قبل أعوام بالخفي واعتماد قيادة لا مركزية ما زال سارياً».



تشارلز ليستر

داعش يحافظ

على نسق ثابت عبر

اعتماد قيادة لا مركزية

ورغم اختلاف التوزيع الجغرافي، تطبق فروع التنظيم استراتيجيات ثابتة، وفق مستر - كيو، الذي يشرح أنها تقوم «أولا على استغلال عدم استقرار الدولة بدفع القوات المسلحة إلى نوع من حرب الاستنزاف، ثم إجبار أعداء الجماعة على الفرار من المنطقة وتقديم نفسها كضمان لأمن السكان».

أما المرحلة الثالثة، وهي الخلافة، فتأتي لاحقا، لكن هل يحتاج تنظيم داعش حقاً لإدارة أراض وسك عملة؟ يجيب تشارلز ليستر أنه «في عقول أعضاءه، لا تزال الخلافة قائمة»، موضحاً أن «فكرة إلغائها تستند إلى تصوّر غربي، غريب عن الجماعة نفسها».

ويرى الباحث في قسم الدراسات في جامعة كينغ كوليج في لندن تور هامينغ أن الانقسامات التي برزت داخل التنظيم نهاية 2019 لم تتفاقم عكس ما كان متوقفاً. ويقول «لا اعتقد أن الجماعة توافق على أن الخلافة انتهت» إذ «في نهاية المطاف لا يزال زعيمها يدعى الخليفة»، مشيراً إلى قدرة التنظيم الكبيرة على التأقلم.

ويمكن الأخطار الأخرى بالنسبة إلى قوات سوريا الديمقراطية تتمثل «في الآلاف من المعتقلين، ممن تم أسرهم، إلى جانب الآلاف من أسرهم المحتجزين في مخيمي الهول وروج ممن يحملون الهوية الداعشية المتطرفة، دون أن تشهد الساحة الدولية أي تحرك لحل هذا الملف».

ويقطن في مخيم الهول وحده أكثر من 60 ألف شخص، 80 في المئة منهم نساء وأطفال وبينهم آلاف الأجانب الذين يقعون في قسم مخصص لهم قيد حراسة مشددة.

وقدرت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير الثلاثاء وجود 43 ألف أجنبي، من رجال ونساء وأطفال، محتجزين في السجون والمخيمات، وبين هؤلاء 27 ألف طفل غالبيةهم في المخيمات، فيما يتواجد 300 منهم في السجون وآخرون في مراكز تاهيل.

الباغوز (سوريا) - أعلنت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة قبل عامين نهاية «الخلافة»، التي أنشأها تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف، لكن بعد مرور كل هذه الفترة لا يزال داعش الأكثر وحشية في التاريخ الحديث ناشطاً وخطيراً، ولا يزال يشكل مصدر تهديد لخصومه.

لا يعني القضاء على «الخلافة» حينما أعلنها زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي في 2014، الذي قتل في غارة جوية أميركية خلال تواجده في محافظة إدلب في أكتوبر 2019 وخلفه في ما بعد أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، بعد سيطرة مقاتليه على مساحات شاسعة في سوريا والعراق المجاور، وكفاحهم عن شن هجمات دامية خصوصاً في أقصى شرق سوريا.

وقد وجدت قوات سوريا الديمقراطية وهي ائتلاف فصائل كردية وعربية بعد انتهاء أحر المعارك ضد داعش بقرية الباغوز في الـ 23 من مارس 2019، نفسها أمام تحد آخر يتمثل في مصير عشرات الآلاف من مقاتلي التنظيم وأفراد عائلاتهم من جنسيات مختلفة، والمحتجزين في سجونها وفي مخيمات مكتظة تشهد دوماً حوادث أمنية.

وكان المقاتلون الأكراد في طبيعة من تصدى للتنظيم المتطرف في سوريا. وخاضوا أولى معاركهم ضد داعش عن مدينة كوباني (عين العرب) في أقصى محافظة حلب شمالاً، ما أتاح لهم تلقي دعم أميركي مباشر. وفي العام 2015، تأسست قوات سوريا الديمقراطية، وباتت الشريك الأول للحالف الدولي بقيادة واشنطن في معركة القضاء على التنظيم.

وفي احتفال معنوي لإظهار سيطرتها على المنطقة التي تتواجد فيها، أقامت هذه القوات في حفل العمر النطفي في صحراء دير الزور، عرضاً عسكرياً الثلاثاء، بحضور ممثلين عن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

وجندت القوات في بيان تلاه محدث باسمها التحذير من أن «القضاء على آخر بقعة جغرافية لإرهابيي داعش في شمال وشرق سوريا.. لا يعني زواله بشكل تام»، كما بنّيت إلى أن المرحلة الحالية تُعدّ «الأصعب في مواجهة الإرهاب، وأصعب من مرحلة مقارعة داعش وجها لوجه» كما أنها «الأخطر».

والقلق ليس وليد الفراغ، فبين سقوط الباغوز ونهاية فبراير الماضي، تبنت داعش 5665 عملية في ثلاثين بلداً بمعدل ثمانية اعتداءات يومياً. وهذا الرقم نشره محلل مختص في شؤون التنظيم طلب عدم ذكر اسمه خلال حديث مع وكالة الصحافة الفرنسية، وهو ينشر تحليلاته على حساب تويتر باسم «مستر - كيو».

وتشن قوات سوريا الديمقراطية دورياً وبدعم من التحالف، خصوصاً في محافظة دير الزور، حملات دهم واعتقال لأشخاص يُشتبه بانتمائهم إلى التنظيم، يستهدفون غالباً عبر عيوب ناسفة أو اعتيالات مقاتلين عرباً وأكراداً أو مدنيين يعملون لصالح الإدارة الذاتية الكردية.

وبعد انتهاء سيطرة داعش جغرافياً، انكفاً مقاتليه بشكل رئيسي إلى البادية الممتدة بين محافظتي حمص والسوري النظام السوري المدعومة من روسيا. وقدرت لجنة مجلس الأمن الدولي العاملة بشأن داعش ومجموعات جهادية

المعادلة الصفيرية مع إثيوبيا في سد النهضة والحدود تهدد بحرب إقليمية

مصر والسودان يكثفان الضغوط السياسية لوقف شبح الحل العسكري



لا بد من وضع حد لاستفزازات الإثيوبية

سيناريو من هذا النوع، فالدخول في دوامة صراع بين أطراف هذا المثلث بسبب سد النهضة أو الحدود سيكون كقبلاً بأن يؤدي إلى المزيد من المشكلات الإقليمية لن يخرج منها طرف بعينه رابحاً، حتى ولو انتصر في البداية بضربة عسكرية خاطفة، فأي معركة في منطقة تتسم بسببها عالية لن تكون نتائجها النهائية مضمونة.

الدخول في دوامة صراع بسبب سد النهضة أو الحدود سيفجر المزيد من المشكلات الإقليمية لن يخرج منها أي طرف رابحاً

ولا يعني الخلل في التوازنات بين الدول الثلاث الإشتباك المباشر من خلال حرب مسلحة تقضي إلى خسارة المنتصرين في ميادينها المختلفة، وتتحول الحصيلة النهائية إلى وبال، فقد يتم إجهاض استكمال مشروع سد النهضة ويتمكن السودان من إحكام السيطرة على إقليم الفشقة وتسيطر القيادة الإثيوبية الحالية للنتيجة، لكن لن تتحقق الأهداف المرجوة للطرفين، فتداعيات وروافد الخشونة غير هينة، ولذلك فالتلميحات التي راجت بشأن

المعادلة الصفيرية وأنها سوف تقضي إلى حرب بالطريقة التقليدية عليها علامات استفهام، لأن هذا الخيار مرفوض عن قوى إقليمية ودولية ترى أن هناك بارقة أمل وإمكانية للحلول السياسية، كما أن مصر أو السودان ليستا على استعداد لتبني سيناريو الحرب، ما يجعل المسار الذي تسلكه التوازنات الحالية يقتصر على لعبة مواصلة تزييف النقاط.

وإذا نجحت إثيوبيا في القيام بالملء الثاني في يوليو المقبل بنجاح واستثمرت انشغال مصر والسودان بالبحث عن حلول دبلوماسية تستغرق وقتاً، تكون ثبنت الأمر الواقع وحضرت خيارات البلدين في التقليل من الخسائر وليس منعهما وسجلت هدفاً كبيراً في مرامهما، والذي تتوقف انعكاساته على تماسك الجبهة الداخلية في إثيوبيا. وتراهن القاهرة والخرطوم على ممارسة ضغوط متواصلة على أديس أبابا بالرجوع إلى قناة مجلس الأمن والقوى التي تساهم في بناء وهندسة الخطط المستقبلية للسد، مثل الصين، ما يجعل المعركة تتصاعد في المسار الدبلوماسي، لكن المشكلة أن عملية إقامة السد تحولت إلى معركة وجود لإثيوبيا وعدم وجود لكل من مصر والسودان.

كما أن رفض السودان القبول بوساطة في الأزمة الحدودية يصب في الاتجاه نفسه، حيث يتمسك بزيادة وتيرة انتشار القوات المسلحة في المناطق التي استردها، بينما تصر إثيوبيا على استرجاعها بالإدوات العسكرية التي تزايد وجودها على الحدود وتدفع قوات الأهمرة المخترطة في صفوف الجيش الإثيوبي نحو تفعيلها سريعاً.

وتعزز هذه الحالة المشتبكة الأزمة وتضاعف القلق لدى دوائر معنية بالأمن والاستقرار في المنطقة، فالقوى الإقليمية والدولية القريبة من الدول الثلاث لم تبذل جهداً كافياً لتبني موقف إثيوبيا كطرف يرفض الحل والالتزام بالقوانين الدولية، أو تقنع القاهرة والخرطوم بضرورة إيجاد صيغة أخرى للفهم تنطلق من التسليم برؤية أديس أبابا المعلنة، وفقدان الخيال هنا كافي بأن تخرج الأزمات المعقدة من عقابها السياسي.

وأخذ التصعيد السياسي حيال الانسداد الراهن طريقاً جديداً، حيث بدأت مصر والسودان التنسيق والقيام بتحركات لدعوة المجتمع الدولي إلى التدخل لحل أزمة سد النهضة، بينما لا يزال ملف الحدود قاصراً على المناوشات بين الخرطوم وأديس أبابا، ولم تفلح جهود الوساطة غير المكتملة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في تحريك المياه الراكدة.

ويقارن بعض المتابعين موقف إثيوبيا مع البلدين بموقف تركيا في الحرب على السودان، غير أن فقدان الثقة في العملية التفاوضية بشأن السد بعد أن رفضت أديس أبابا فكرة تشكيل لجنة رباعية للوساطة (مشكلة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) واعتبرتها وسيلة لإطالة أمد الملف الثاني يصب في اتجاه الوصول إلى مرحلة اللاحل التي يستوجب تحريكها بالتلويح بالحل العسكري دون استخدامه فعلاً.

خسارة المنتصرين

انتشر مضمون المعادلة الصفيرية في الكثير من الأزمات الإقليمية، وجعل بعض الدوائر تعتقد أن الوصول إلى مرحلة وسط فيها من خلال تسوية سياسية تحقق لكل طرف الحد الأدنى من أهدافه عملية صعبة، لكن عندما يصل الصراع أو الأزمة إلى مستوى مرتفع يمثل خطورة حقيقية على المنخرطين تضطر الأطراف إلى الرضوخ والعودة إلى طاولة التفاوض، وربما تتقدم جهات خارجية للتدخل من أجل منع اندلاع أزمة أشد. وتبدو الأوضاع بين مصر وإثيوبيا والسودان قريبة من الوصول إلى

تعطي تصرفات إثيوبيا لمحة واضحة عن أنها لا تريد الركون إلى حل وسط مع مصر والسودان في ما يتعلق بتسوية ملفي سد النهضة والحدود، وهذه الوضعية إن لم يتم حلها بالطرق السلمية قد تتسرب تداعياتها إلى المنطقة بأكملها، وجراء هذا القلق المتنامي تكثف كل من القاهرة والخرطوم لضغوطهما السياسية لوقف شبح الحل العسكري التي لن يخرج منها أي طرف منتصراً مهما كانت النتائج.

وطالب رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان في لقاء مغلق في منطقة أم درمان، السبت الماضي، إثيوبيا بالانسحاب تماما من منطقة الفشقة، باعتبارها تحتل أرضاً سودانية وتقول للعالم العكس، محذراً من أن بلاده جاهزة لأي احتمال، والقوات المسلحة ستظل الحامي الحقيقي للشعب السوداني وثورته، وحامية للتغيير.

ونسج مسؤولون في الخرطوم عدداً من السيناريوهات الغامضة لانعكاسات المراء الإثيوبي الثاني لسد النهضة في يوليو المقبل دون اتفاق مُلزم، واعتبره البعض بمثابة «إعلان حرب» على غرار المصطلح الذي كرره مصريون، ووصف بعضهم الأزمة مباشرة بأنها «أزمة وجود» ما يفتح الطريق أمام خيارات قد تلجأ إلى الخشونة.

خطابا الليونة والخشونة

لم تظهر مصر أو السودان خطاباً يؤكد أن الخشونة باتت وشيكة مع إثيوبيا، أو أن الأخيرة قررت إعلان الحرب على السودان، غير أن فقدان الثقة في العملية التفاوضية بشأن السد بعد أن رفضت أديس أبابا فكرة تشكيل لجنة رباعية للوساطة (مشكلة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) واعتبرتها وسيلة لإطالة أمد الملف الثاني يصب في اتجاه الوصول إلى مرحلة اللاحل التي يستوجب تحريكها بالتلويح بالحل العسكري دون استخدامه فعلاً.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - تصاعدت التراشقات في ملفي سد النهضة والحدود بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، وارتفع سقف التصعيد إلى مستوى يقترب من حافة الهاوية التي حذر منها كثيرون، لأنها تؤدي إلى صدام تؤثر تداعياته على دول المنطقة، حيث أخذ الخطاب المستخدم من قبل الدول الثلاث منحى خطيراً في القضايا الخلافية.

وبدت التصورات المقدمة متنافرة وتعكس الفجوة الحقيقية للمعادلة الصفيرية المستخدمة في العلوم السياسية، أي مكاسب طرف خسارة للطرف الآخر، فإثيوبيا ترى أن أي تنازل في القضيتين يمثل مكسباً لخصومها، والعكس صحيح، ووصول الأزمة إلى هذا المستوى يعني وجود صعوبة هيكليّة في التسوية السياسية لكل من الأزميتين.

وقال وزير الري والموارد المائية المصري محمد عبدالعاطي الإثنين الماضي، بمناسبة يوم المياه العالمي الذي يتم الاحتفاء به يوم 22 مارس من كل عام، إن بلاده «لن تقبل إجراءات إثيوبيا الأحادية بشأن سد النهضة، وما ينتج عنها من تداعيات سلبية ضخمة، في إشارة تنطوي على رسالة بعدم الصمت على التصرفات الحالية، والاستعداد لتبني إجراءات بعيدة عن المألوف».

